

## مقابلة

رضوان عقيل

درباس: الإصلاحات تأتي من فوق  
استقلال القضاء وتحصينه من الضئوية

كثّر الحديث في الآونة الأخيرة عن التدخل السياسي في القضاء، مع إعلان الحرب على الفساد في المؤسسات، ومحاسبة الموظفين الفاسدين والمرتشين، ليحصل المواطن على حقه من دون الدخول في شرك الوساطات والمحسوبيات، تلك الافة التي يعانيها لبنان. ساهم تعطيل المؤسسات وعدم التزام المواعيد الدستورية في اوقاتها في تفاقم هذه المعضلة وتوليد ازمات شتى



الوزير السابق رشيد درباس.

ممارسته مهنته لا غير. لا ينبغي هنا تسليط السيف على رأسه يهدده خشية ان يفقد حريته. عندما يسيء المحامي التصرف في اثناء ممارسته مهنته وتؤكد مجلس نقابته والنقيب من هذه الاساءة، يتم العمل على ملاحقته. اذا رآه غير مسيء لا يعطي الاذن بملاحقته. عندما كنت نقيباً للمحامين جرى اتهام محام بأنه يشارك في قتل سائقي سيارات التاكسي وتم زج اسم هذا الشخص مع هذه العصاة، ومن دون وجود اي ادلة على هذا الفعل. طلب مني رفع الحصانة عنه واعطيت الاذن في وقت قصير لملاحقته، وكتبت مع عدم اقتناعي بالجرم الموجه اليه، وكلفت النقابة بتكليف محام للدفاع عنه.

■ في ظل كل هذا الضجيج حيال القضاء وتطبيق العدالة، كيف يحصل المواطن العادي على حقوقه؟

□ لا يحتاج الناس الا العدالة من خلال قضاء عادل. القاضي الذي وصل الى موقعه خضع اولاً الى امتحانات، واقول ان حصانته تأتي اولاً من خلال استقلالية السلطة القضائية، وبالتالي ان لا يكون مركزه مرهوناً برضى السلطة التنفيذية من رئيسي الجمهورية والحكومة. يجب ان يأتي تعيينه وفق انتاجيته وتقارير التفتيش القضائي، والتدقيق ايضا في سلوكه وحيويته. اما اذا قدم القاضي الفلاني خدمات الى جهات سياسية او قريب منها ليحصل على مركز مهم فعندها لا تستقيم الامور.

■ وزير عدل سابق قال ان المطلوب تطوير 50 قاضياً من الجسم القضائي لانتظام سيرورة عمله. ما رأيك؟

□ انا لا ادخل في الارقام والعدد. من المؤكد ان ثمة قضاة يجب ان يذهبوا الى منازلهم. القاضي الذي يترك وظيفته بسبب مسلكي يعني انه تعرض للاعدام. كذلك يجب ان تكون التشكيلات القضائية حرة وبعيدة من التدخل السياسي.

”  
الفساد لا يعالج في  
ظواهره والسبب يكمن  
في غياب الدولة

الجسم القضائي هو الاقل  
فساداً ويجب الكف عن  
العبث بالسلطة القضائية

“  
قانوني ضمن سلطة تستمد كل صلاحياتها  
من القانون وهي السلطة القضائية.

■ هذا النادي سبب شرخا بين القضاة؟  
□ نعم احدث شرخا في هذا الجسم.

■ تم التركيز في الاونة الاخيرة على حصانة  
المحامين، كيف ترى التعاطي معهم؟  
□ المشكلة ليست في القانون بل في  
تطبيقه. القانون يحمي المحامي في اثناء

تكون جدية اكثر، وان تكون استقلاليتهما  
اكبر. انا ضد اقدام اي جهاز امني على  
التحقيق في اي صلة تتعلق بقاض وله  
جهازه الذي يحقق معه فقط، فلا يصبح  
القاضي يتلفت يمينا ويسارا ويخاف من  
التنصت عليه ويخشى من تركيب ملف  
له، وهذه عملية سهلة.

■ ما هو المطلوب من الجسم القضائي  
ليحصن نفسه اكثر؟

□ المطلوب منه اولاً ان يخرج من هذه  
الفتوية التي يعبر عنها بعض المعتكفين  
بطريقة غير حصيفة. القاضي هو سلطة  
مستقلة. من غير المقبول اقدام قضاة  
على طلب الحصول على رخصة من وزارة  
الداخلية لانشاء ناد لهم اصبح تابعاً  
لموظف من الفئة الرابعة في الوزارة. بلا  
ادنى شك انا كنت ضد قيام هذا النادي  
وحصوله على رخصة والكيان القانوني  
الذي انتهى اليه. ظهر اعضاؤه مختلفين  
عن زملاء لهم ضمن السلطة، وكان يجب  
ان لا يكون. كان على وزير الداخلية  
(السابق نهاد المشنوق) ان لا يمنح  
الرخصة لهذا النادي. لا يعقل قيام كيان

■ كيف ترى محاكمة عدد من القضاة  
اضافة الى المشهد العام في العدلية؟

□ القضاء مثل اي جسم يوجد فيه فساد،  
لكنه يبقى الجسم الاقل فساداً حتى الان.  
العلة في القضاء وليس في بعض القضاة  
الفاستين وهم غير قلائل. تكمن العلة  
ايضا في الانتاجية والاستقلالية وخصوصاً  
عند حلول موعد التشكيلات القضائية  
حيث تحل الالهواء السياسية، وتتلاعب  
بالقضاة المتلهفين للحصول على مراكز  
معينة من المراجع السياسية. سينتهي  
المتلهف هنا الى ان يروي لهفته، وبالتالي  
عليه ان يسدد الاثمان لمن سماه وعينه.  
عندما اختار احد رؤساء الجمهورية  
في فرنسا رئيساً للمجلس الدستوري،  
حضر الاخير امام رئيس البلاد وقال  
له: "سيدي الرئيس انت لديك واجب  
علي هو الجحود. انني ساجحك رغم  
انك انت من عينتني، ولن ارد عليك".  
سار على هذه الطريق. على القاضي ان  
يجهد الذي عينه وان لا يكون له علاقة  
به، والمفترض ان لا يسعى الى شيء. ثمة  
ملاحظات ضد عدد من القضاة اليوم،  
لكن شكلها لا يعبر عن الجدية اللازمة.  
يوجد خلل جوهري في الامور الاجرائية،  
ومن غير المقبول ان يحقق جهاز امني  
مع قاض ويتم في النهاية تركيب ملف له.

■ انت ترى ان عملية التحقيق مع  
القضاة باكملها يجب ان تكون محصورة  
عند التفتيش القضائي؟  
□ المطلوب من هيئة التفتيش القضائي ان

كيف تواكب كل هذه الضجة عن  
اصلاحات في المؤسسات وجبه الفساد؟

□ هذه الضجة لن تؤدي الى علاج  
الفساد، وهو لا يعالج بظواهره ولا من  
خلال التأفف منه. سبب الفساد غياب  
الدولة. عندما لا تكون سلطاتها واحدة  
وغائبة عن التناغم والتماسك ومختلفة  
وتتقوى كل جهة على الاخرى، عندها لا  
يصبح هناك احترام للدستور والمواعيد  
الدستورية والمرجعيات، يعني ان الفساد  
سيحل. عندما يمر البلد في سنتين ونصف  
سنة من دون رئيس للجمهورية، ويمدد  
لمجلس النواب ثلاث مرات، والحكومات  
لا تحسم ولا تعمل كما يجب من عام  
2005 الى اليوم، ومن اصل 13 سنة ثمة  
ست سنوات تعطيل، هذا يعني اننا  
في بلد معطل. الدولة فسدت، وعندما  
يغيب عنها القرار والرقابة يصبح  
الفساد ناتجاً طبيعياً لهذه الحالة. لا  
تتم معالجة هذا الامر من خلال ارسال  
دركي ليتنصت على قاض او التفتيش  
المركزي ليعثر على قصة ما. التعامل  
مع مسألة الفساد اليوم يأتي على شكل  
عراضات. لو اخذنا ملف الكهرباء نرى  
ان الجميع يتحدث عن وجود فساد في  
هذا القطاع ويتهم. في ملف الليطاني  
ثمة من يتهم شخصيات موجودة في  
السلطة وحمائهم من جراء تعدياتهم  
على هذا النهر. كما يخرب مستفيدون  
البيئة عندها. ويحظى هؤلاء بحصانات  
وحميات من سياسيين ولديهم شركاء في  
السلطة.

ترتفع كل يوم وتيرة الحديث عن الاصلاح  
في الادارات والمؤسسات، ومنع الهدر  
والفساد الذي يستنزف قدرات المواطنين  
وجيوبهم. الغالبية منهم بالكاد تؤمن  
لقمة العيش لاولادها وتوفير الحدود  
الدنيا لهم من امور معيشية وطبابة  
وتعليم، في وقت لا تنفك اصوات  
السياسيين والكتل النيابية عن التحذير  
من سير البلد نحو الاسوأ. واذا كانت  
العدالة تشكل حفظ رأس الهرم للدولة  
ومنع تغلغل الفساد في ادارتها، فإن  
الخطير في هذا الموضوع عندما تصدر  
اصوات من قلب العدلية تقول ان الامور  
لا تسير على ما يرام، وانها غير منتظمة  
وتعود الى الوراء، سيزداد المواطن هنا  
حيرة على مستقبله ومستقبل عائلته في  
دولة لا تسير فيها المؤسسات ولو بالحد  
الادنى من الشفافية والخدمات المطلوبة  
بعيدا من الفوضى والمحسوبيات.

يخرج هنا صوت من امثال نقيب  
المحامين في الشمال سابقاً الوزير السابق  
رشيد درباس الذي مضى على عمله في  
المحاماة 53 عاماً ليرفع الصوت، ويدعو  
السياسيين بصريح العبارة الى وقف  
التدخل في التشكيلات القضائية، منعا  
لانها ما تبقى من الدولة.

تحدث درباس الى "الامن العام" من دون  
قفازات، ليقول ان التشكيلات القضائية  
الاخيرة كانت الاسوأ في تاريخه المهني  
في حقل المحاماة. ودعا الى الكف عن  
العبث بالسلطة القضائية، وان الاصلاح  
في النهاية لا يأتي الا من فوق.



بنك بيروت  
Bank of Beirut  
معك لأبعد حدود

70 فرعاً في لبنان  
16 فرعاً في أستراليا  
3 فروع في أوروبا  
5 فروع في سلطنة عمان  
3 مكاتب تمثيلية

نذهب بعيداً لنوقّر لكم تجربة مصرفية فريدة  
بنك بيروت معكم إلى أبعد حدود.



أسوأ التشكيلات في تاريخ العدلية من خلال خبرتي منذ 53 سنة في المحاماة، وتتحمل السلطة هذه المسؤولية. يعمل وزير مثلاً على اخذ قاض الى جهة ما بغية تزكيته ووضعه في المحل الفلاني. في جلسة حكومية كنت فيها جرى تعيين شخص في منصب ما. جاءني الجواب اعتبره زلمتك. كان ردي: انا اريد ان اكون زلمته وليس العكس. يجب وضع القضاة المناسبين في مراكزهم اضافة الى ان الاستخفاف في التوزيع للقضاة في المناطق والشمال خير شاهد بحيث لم يكن هناك توزيع جيد، ولم يحصل املاء الفراغات، بل تم الامر من طريق الانتداب.

■ في الختام ما هو المطلوب للخروج من هذه المعضلة؟  
□ في الخلاصة نقول انه يجب الكف عن العبث بالسلطة القضائية.

من الهوى. اكرر انه على الرغم من كل شيء، فان القضاء هو الاقل تعرضاً للفساد في البلد. اكرر ايضا ان العملية الاصلاحية في هذا الجسم تأتي من فوق، من خلال توفير الاستقلالية والاختيار المناسب.

■ يفهم من كلامك انك لا تريد تدخلا سياسيا في التشكيلات القضائية المقبلة؟  
□ التشكيلات القضائية الاخيرة كانت

■ هذه التدخلات موجودة منذ الطائف الى اليوم؟  
□ كانت هناك رصانة اكثر قبل الطائف وحتى بعد الطائف. عندما تم تعيين رئيس مجلس القضاء الاعلى الاسبق عاطف النقيب، كان الحد الادنى من الاستقلالية موجودا ولا بد من تذكّر اسماء قضاة كبار من امثال مسعود حنين، يوسف جبران، شوكت المنلا، ديب درويش، ميشال طعمة، اميل ابوخير، البر فرحات وغيرهم. لم يكن من السهل المزاح معهم في الملف القضائي.

■ ثمة من يشكو ويتحدث عن محسوبيات مذهبية واخرى سياسية داخل القضاء؟  
□ انا حقيقة لا اعترض على هذا الكلام. نعم توجد هذه المحسوبيات داخل القضاء. القاضي الذي يفصل بين الناس لا يجب الا يكون مجردا من الهوى فحسب، بل اقوى

